

دور جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة

أ. بن عربية مونية

جامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق أهراس -

Summary:

Quality is considered at the present time one of the main entrances of any private university educational process, as they have a significant impact on the achievement of the objectives of the community and sophistication to the highest degree of excellence, and therefore, it requires quality improvement performance in the university continuously, which are considered the locomotive of development sustainable as a fundamental pillar in the development of knowledge, use and dissemination service to the community, which imposes them improve their output and work on continuous improvement of product education, all to improve the members of the community skills, which is a prerequisite and rectifier is essential for the development of society, to keep up with the times and the challenges and exploring For the future and expectations, we will shed light in this intervention on the quality of education and higher education as well as we will address sustainable development, and we address the role of quality in higher education in achieving sustainable development.

Keywords: Quality, Higher Education, universities, sustainable development.

المخلص:

تعتبر الجودة في الوقت الحاضر أحد المداخل الأساسية في أي عملية تعليمية خاصة في الجامعات، لما لها من أثر بارز في تحقيق أهداف المجتمع والرفي به إلى أعلى درجات التميز، ولذا فإن الأمر يتطلب تحسين أداء الجودة في الجامعة بصورة مستمرة، حيث تعتبر هذه الأخيرة قاطرة التنمية المستدامة باعتبارها ركيزة أساسية في تطوير المعرفة واستخدامها ونشرها خدمة للمجتمع، مما يفرض عليها تجويد مخرجاتها والعمل على التحسين المستمر للمنتج التعليمي، وكل ذلك من أجل تحسين مهارات أفراد المجتمع والذي يعتبر شرط أساسي ومقوم ضروري لتطور المجتمع، لمواكبة العصر وتحدياته واستشراف المستقبل وتوقعاته، سنسلط الضوء في هذه المداخلة على الجودة في التعليم والتعليم العالي وكذلك سنتطرق إلى التنمية المستدامة ثم نتطرق إلى دور الجودة في التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الجودة ، التعليم العالي، الجامعات،

التنمية المستدامة.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورات متسارعة في شتى المجالات، ومن هذه المجالات السعي الى تحقيق ما يسمى بمجتمع المعرفة، وامام تزايد حدة المنافسة على المستويين المحلي والدولي لم تعد المؤسسات تهتم فقط بانتاج منتجات تلبي حاجات ورغبات الزبائن، بل اقتضى الامر ان تهتم بموضوع البيئة والتقييم وتضعه في سلم اولوياتها، ويكون ذلك من خلال تطوير مؤسساتها والارتقاء بادائها لكي تلعب الدور المرجو منها والسعي لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى اعتبار أنّ الجامعة احد هذه المؤسسات التي تسعى لتحقيق التنمية من خلال تفاعلها الايجابي مع البيئة المحيطة بها، لذا وجب عليها ومن أجل مواجهة هذه التحديات الجديدة وهذه المنافسة الشرسة، أن تتبع ادارة الجودة الشاملة وزيادة الاهتمام بها من اجل تجويد مخرجاتها.

من خلال ماسبق يمكننا طرح الاشكالية التالية: " ما هو الدور الذي تلعبه جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة؟"

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في كونه المحور الرئيسي والفعال لتحقيق التنمية من خلال تجويد الجامعة لمخرجاتها والأهمية التي يكتسبها كل من الطالب وعضو هيئة التدريس.

اهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث للتعرف على:

- مفهوم الجودة الشاملة والتعليم العالي.

- ماهية التنمية المستدامة.

- أثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على التنمية المستدامة.

تقسيمات البحث:

سنقوم بالاجابة على اشكالية بحثنا هذا من خلال تحليل العناصر التالية:

- مفهوم جودة التعليم العالي.

- ماهية التنمية المستدامة.

- مساهمة جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة.

اولا: ماهية جودة التعليم العالي

1- تعريف الجودة: هناك العديد من التعاريف الخاصة بالجودة نذكر منها:

"الجودة تعني الخلو من أي عيوب أو أخطاء تتطلب إعادة العمل أو التسبب بأعطال، أو استياء الزبائن، وبهذا السياق تعني الجودة كلفة أقل"

كما يعرفها معهد المعايير الأمريكي (ANSI) وجمعية ضبط الجودة الأمريكية (ASQC) "على أنها المزايا والخصائص الكلية للسلعة أو الخدمة التي تشتمل على قدرتها في تلبية الاحتياجات"⁽¹⁾ (نوال نمور، 2012/2011، ص 80)

" أويقصد بها في علم التربية مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها، مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع"⁽²⁾ (هند غسان ابو الشعر، بدون سنة نشر، ص 13)

2- التعليم العالي:

التعليم العالي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، والذي يهدف لإكساب الفرد معارف، مهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل، ويتمثل مفهوم التعليم العالي في:

"هو كل أنواع الدراسات التكوينية أو التكوينية الموجهة التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات جامعية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة"⁽³⁾. (نوال نمور، 2012/2011، ص 14)

3- جودة التعليم العالي:

أ- مفهوم جودة التعليم العالي:

وينظر إلى الجودة في التعليم على انه مجموعة المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية، سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات والتي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتحقيق تلك المعايير من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر المادية والبشرية⁽⁴⁾ (عشبية، 2000، ص 12).

- إدارة الجودة الشاملة في التعليم هي "جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين المنتج التعليمي بما يتناسب مع رغبات المستفيدين ومع قدراتهم وسماتهم المختلفة"⁽⁵⁾ (سوسن، والزيادات، 2008، ص 92).

وتعتمد معرفة الاتجاهات العامة لجودة وتطوير العملية التعليمية ومنها جودة مخرجاتها على فهم فكرتها ومن ثم مدى تأثير ذلك على كفاءة وأداء المنظمة التعليمية عموماً، وتظهر أبرز مبررات تطبيق الجودة الشاملة في النظام التعليمي من خلال الآتي:

1-ارتباط الجودة بالإنتاجية.

2-ارتباط نظام الجودة بالشمولية في كافة المجالات.

3-عالمية نظام الجودة وكونها سمة من سمات العصر الحديث.

4-نجاح تطبيق نظام الجودة الشاملة في العديد من المؤسسات التعليمية سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص في معظم دول العالم.

5-ارتباط نظام الجودة الشاملة مع التقويم الشامل للتعليم بالمؤسسات التعليمية.

ب- مبادئ وأسس الجودة الشاملة في التعليم:

لقد تباينت آراء الباحثين والكتّاب في موضوع الجودة في تحديد المبادئ التي تستند عليها الجودة، غير أنهم اتفقوا على مبادئ أساسية كما سيأتي بيانه:

- **وضوح أهداف المؤسسة ورسالتها:** لأن وضوح الأهداف يساعد على الرؤية السليمة لكافة الإجراءات والجهود المبذولة، وتساعد على تحديد العمليات والأدوار والمعايير التي يتم تقييم العمل وفقاً لها، للحصول على أفضل النتائج وجودة عالية.

- **التركيز على المستفيد:** لأن الجودة تعتبر ترجمة لاحتياجات وتوقعات المستفيدين من العملية التعليمية، وهذا من أهم أهدافها التي تسعى لتحقيقها، لأن الجودة بدايتها بالمستفيد ونهايتها بالمستفيد.

- **الالتزام بالتحسين المستمر:** وهذا المبدأ يشمل جميع عناصر العملية التعليمية، وجميع وحدات العمل في الجامعة، والالتزام بهذا المبدأ يساعد على تحسين الإنتاجية والفاعلية في استخدام الموارد، ويقلل من الأخطاء والوحدات المعيبة في العمل، ويساعد على تقديم منتجات جديدة مع تحسين استجابة المؤسسة في وقت قياسي.

- **التنظيم (النظام الوقائي):** هنا يتأكد مبدأ التركيز على الوقاية بدلاً من التفتيش، بحيث يتعين على الجامعة أن تبادر إلى التعرف على المشكلات وتوقعها قبل حدوثها، مع وضع الأنظمة الوقائية التي تمنع حدوثها، مما يساعد على سير العملية التعليمية وفق خططها الموضوعية من دون تأخر أو تعثر.

- **تفعيل دور العاملين (المشاركة وتفويض الصلاحية):** ويقصد بهذا المبدأ تفعيل دور العاملين بطريقة تشعرهم بالأهمية، وتحقيق الاستفادة الفعلية من إمكاناتهم وقدراتهم، وهذا بدوره يحقق إتقانهم للأعمال الموكلة إليهم وإنجاحها.

- **التحفيز والتشجيع:** ويعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ لأنه يؤدي إلى شحذ همم العاملين لتأدية العمل بجودة عالية، وينبغي هنا مراعاة أن تكون الحوافز مستمرة، وواضحة الأهداف، وأن يحسن اختيار الزمان والوقت لإعطائها، وأن تكون ملائمة لاحتياجات ورغبات العاملين ومناسبة لشخصياتهم.

- **مداومة الاتصال بالمستفيدين (التغذية الراجعة):** وهذا المبدأ يمكن قائد الفريق أو الإدارة التعليمية من التعرف على المشاكل الداخلية قبل اتساعها، ويتعرف على شكاوى فريق العمل، وكذلك شكاوى المستفيدين من الداخل والخارج، بهدف العمل على تقييم سير العمل داخل الجامعة، والعمل على التحسين والتطوير باستمرار، لكسب رضا المستفيدين، وتحقيق أهداف العملية التعليمية.

وتقوم مبادئ إدارة الجودة الشاملة على تحسين الجودة المستمرة، وهذا يتطلب طريقة جيدة لإدارة العمل، ويتطلب صبر أو جهداً متواصلاً وثابتاً، للحصول على النتائج المرضية للعاملين وكذلك المستفيدين.

ج- مميزات تطبيق الجودة الشاملة في التعليم: تعددت المزايا التي حققتها المؤسسات والمنظمات المطبقة لنظام الجودة الشاملة، ولعل التعليم أحد هذه المؤسسات في العالم التي خاضت غمار تطبيق تجربة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والإدارات التابعة لها، ولذا فإن المميزات التي يمكن تحقيقها من تطبيق الجودة الشاملة في التعليم، يمكن تصنيفها كما يلي:

مميزات جودة التصميم: تتمثل في:

- العمل على التخطيط الجيد لأهداف المؤسسة التعليمية بما يناسب قدراتها وإمكاناتها، وبما يحقق إمكانية تطبيقها وإنجازها.

- المشاركة الفاعلة في عملية التصميم من المنتمين للمؤسسة التعليمية، وإشعارهم بأهميتهم في عملية التخطيط والتصميم.

- ضبط وتطوير النظام الإداري في المؤسسة التعليمية بوضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات بدقة⁽⁶⁾ (إيلي الديبي، 2007، ص 892).

- التركيز على تخطيط العمليات وتصميمها، مثل ما يتم التركيز على النتائج؛

- التعرف على الأخطاء المحتملة أو المتوقع حدوثها، والعمل على الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها، وهذا من أهم مميزات جودة التصميم⁽⁷⁾ (حسين بن محمد معتق، 2007، ص 646).

مميزات جودة الإنتاج: من أهم مميزات:

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة والمنتجة من قبل الجامعات، مع التركيز على المخرجات والنتائج.

- التركيز على تقديم الخدمة ذات الجودة العالية للمستفيد⁽⁸⁾ (محمد عبد الوهاب العزاوي، 2005، ص 68)

- تخفيض تكاليف الخدمات والتشغيل، مع استمرار وزيادة قدرة المؤسسة على البقاء والمنافسة.

- جودة الإنتاج تحقق رضا المستفيدين، وتدفعهم للاستفادة من المنتج، وهذا بدوره يزيد من ثقة المؤسسة وجودتها.
- زيادة الإنتاج، والعمل على استمرارية جودته بشكل كبير⁽⁹⁾ (أغادير عرفات وآخرون، 2006، ص48).

مميزات جودة الأداء : من أهمها:

- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب الجسمية، العقلية، الاجتماعية، النفسية، الروحية.
- زيادة كفاءات الإداريين والمعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية، ورفع مستوى أدائهم.
- تقليل الأخطاء من منطلق أداء العمل الصحيح المتقن، وبالتالي تقليل التكلفة، معرضا منه مداخل العملية التعليمية ومستفيديها.
- زيادة الوعي والانتماء نحو المؤسسة من قبل الطلبة والمجتمع المحلي.
- تنمية مهارات الإبداع والابتكار، والتأكيد على استمرارية التطوير في ثقافة المعلم والقائد.
- زيادة الثقة والتعاون بين أفراد المؤسسة لتحقيق الأداء الجيد.

ويمكن إضافة المميزات التالية:

- تقديم الحوافز التشجيعية للعاملين في الجامعة، تقديرا لجودة أدائهم وجهودهم في التحسين.
- مساعدة العاملين في المؤسسة التعليمية على تمكينهم من الجودة في الأداء بتوفير وتسهيل لتدريب المستمر اللازم لهم، والذي يضمن لهم استمرارية جودة الأداء⁽¹⁰⁾ (ليلي الدبي، 2007، ص892).

ثانيا: السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة برز من خلال مؤتمر ستوكهولم (السويد) سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظّمته الأمم المتّحدة بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي بالبيئة ولقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بمواقع الفقر وغياب التنمية في العالم وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية وصدرت عنه وثيقة دولية هي:

"rapport of the United nation conborn on the human environnement"

وتتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ التدابير من اجل حماية البيئة وإنفاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها.

وفي يوم الغد لهذه السنة انشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة unep (United nations environnement programme) تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك.

ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم، كان الجميع يتساءل إن كان بإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة وإن كان بإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي وإن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولا نهائية.

في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة الهدف منه توجيه و تقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

وبعد عشرة سنوات تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة تحت رئاسة بريتلاند قرو هارلم Brundtland Gro Harlem وزيرة النرويج للبيئة التي أصبحت سنة 1990 الوزير الأول، اخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل في ذلك الصدد وضع إستراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط وبالأعتبار للمتطلبات الاجتماعية. أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 هو "المنظور البيئي في سنة 2000 و بعدها"، هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشودا للمجتمع الدولي، وفي هذا التقرير وللمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة كذلك وفي التقرير النهائي للجنة قامت قروهارلم بريتلاند بإصدار كتاب بعنوان "مستقبلنا المشترك" الذي وجد اكبر سنة لمفهوم التنمية المستدامة بحيث أن هذا الكتاب هو من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية إنسانية بقدر ما

هي قضية تنموية و بيئية ، و هي قضية مصيرية و مستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات وحكومات. إن الكتاب يتوجه بتوصياته إلى الأفراد والمؤسسات الحاكمة في الدول كافة ويدعوهم جميعا إلى القيام بحملات تربية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة ، لكن الكتاب يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية وبعد خمس سنوات وبالفعل عقد هذا المؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992 الذي شكّل اكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة، وعرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" تدليلا على أهميته العالمية وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض وقد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة⁽¹¹⁾ (زيمان كريم، 2010، ص193) .

كما تمّ في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول "كيوتو" الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفينة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة .

ومن جانب آخر انعقد في أبريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوها نزيورغ (جنوب إفريقيا) بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة.

إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان عام 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية عام 1992 إلى فكرة التنمية المستدامة عام 2002 يرتكز على تقدم ووعي ناضجين ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على أثار حالة البيئة على صحة الإنسان إنما للعلاقة وجه آخر هو: أنّ البيئة هي خزّان للموارد التي يحولها الإنسان بجهد و بما حصله من المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروات.

ثانيا: مفهوم و أهداف التنمية المستدامة

1_ مفهوم التنمية المستدامة:

لقد عانت التنمية المستدامة من التزام شديد في التعريفات والمعاني فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات حيث ظهر العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية ، لذلك فقد تضمّن التقرير الصادر

عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفاً واسعة التداول للتنمية المستدامة وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربعة مجموعات: اقتصادية وبيئية واجتماعية وتكنولوجية⁽¹²⁾ (زرنوح ياسمين، 2006، ص120).

_ فاقترادياً تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

_ وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

_ أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

_ أخيراً فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

وذكر تقرير الموارد الطبيعية أنّ القاسم المشترك لهذه التعريفات السابقة الذكر هو أنّ التنمية لكي تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.

بالإضافة إلى التعاريف السابقة هناك تعاريف أخرى ندرجها كما يلي:

_ تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام 1978: عرفت هذه الأخيرة التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تقي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"⁽¹³⁾ (لخضاري صالح وكعوان سليمان، 2010، ص144).

_ وقد عرفت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) على أنها: "التنمية التي تلبّي حاجات الجيل الحاضر دون تعرض لخطر احتياجات أجيال المستقبل"⁽¹⁴⁾ (اسماعيل سراج الدين، 1993، ص6)

في عام 1987 عزّفتها اللجنة الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة على أنّها: "تنمية تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم"⁽¹⁵⁾ (فروحات حدة، 2010، ص125)

وقد اكتسب تعريف هيئة (براندتلاند) للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية ظهور المفهوم حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان "مستقبلنا المشترك" عام 1987 وهو: "أنها عملية التأكد أنّ قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبيا في قدرات أجيال واحتياجاتهم"

ولقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة عن النقص الملحوظ للنمو والتنمية التي لم توفر ذلك الأساس الكافي الذي يستند إليه في إصدار الأحكام من تكاليف ومنافع مختلف السياسات كما أنّ التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي أدى إلى ضرورة دمج البعد البيئي في التنمية والتخطيط الإنمائي.

2_ أهداف التنمية المستدامة

مما سبق نستنتج أنّ أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر كما تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية:

_ **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة والأغلبية الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة.

_ **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري، وهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

_ **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة.

السكن والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، وتهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات إلى الطبقة الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

الدخول والتشغيل: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى خلق الوظائف وفرص العمل والتقليل من مخاطر العمل وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العمومي والخاص⁽¹⁶⁾ (حرفوش سهام و آخرون، 2008، ص7).

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة

من خلال التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة يلاحظ أنها تتضمن أبعاد مختلفة ومتداخلة فيما بينها وقبل مناقشة هذه الأبعاد رقم يجدر بنا الإشارة إلى مظاهر الاستهلاك المفرط لموارد العالم وتدمير البيئة المحيطة بكوكبنا .

1_ تزايد عدد السكان في العالم: تشير الإحصائيات إلى أنه في سنة 1950 لم يكن عدد سكان العلم يتعدى 2 مليار و 500 مليون نسمة، فعدد السكان الذي يجب إطعامهم سيقفز عام 2050 إلى 9,2 مليار نسمة مقابل 6,5 مليار في الوقت الراهن وتمثل البلدان المتطورة ما نسبته 13% في حين سيرتفع عدد السكان في إفريقيا ب 117 وينخفض في أوروبا ب 10 كما تتوقع الأمم المتحدة في تقريرها بان يتضاعف هذا الرقم مرتين مع حلول عام 2100 ليصل إلى 11 مليار نسمة، ويتوقع التقرير ارتفاع تعداد السكان في اصغر 50 دولة في العالم بما يتجاوز الضعف بحلول عام 2050 ويشير التقرير إلى أن الأعداد سترتفع بمقدار ثلاثة أضعاف في دول مثل أفغانستان وتشاد وتيمور الشرقية كما يشير إلى أن تلك هي الدول غير القادرة على توفير المأوى والغذاء والعمل وشروط الحياة لجميع أفراد الشعب ويضيف تقرير الأمم المتحدة إلى أن إفريقيا بخلاف القارات الأخرى شهدت تراجعا في توقعات متوسط عمر الأفراد من 62 عاما في 1995 إلى 48 عاما خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2005 .

الواقع أنّ الكل يتفق انه مع عدد كبير جدا من البشر داخل تنظيم اجتماعي معين تعاني الطاقة الإنتاجية والأساليب التقنية والبنية التحتية والبيئة كل هذا يتبعه هبوط في قيمة الحياة المعاشة، في ظل هذه الظروف نجد مخرجات غير كافية وتلوث زائد جدا ...الخ نشير هنا بأنه يكسب نصف سكان العالم فقط 5 % من ثروة العالم الكلية بينما تأخذ نسبة 15% من الأثرياء جدا ثلثي هذه الثروة ورغم تزايد وتيرة

إنتاج المواد الغذائية لتلبية حاجيات هذا التزايد المذهل للسكان إلا أنّ الضغوط السكانية وتدهور البيئة تضعف من أوضاع الزراعة واحتمالاتها في المستقبل نشير هنا بأنّ الإنتاج الزراعي وأن تحسّن في بعض المناطق خاصة في البلدان المتقدمة إلا أنّ مناطق أخرى ستبقى تعيش تدهورا حقيقيا في هذا المجال، في إفريقيا مثلا لا يتمكّن المزارعون فيها من ملاحقة الزيادة السريعة في السكان كما تعاني إفريقيا من انتشار الفقر المطلق ومن ضعف القوة الشرائية لحصول سكانها على التغذية اللازمة بالإضافة إلى معاناتها المستمرة من الحروب التي تعوق إنتاجها الغذائي وتوزيعه.

2_ تدهور البيئة: تعني البيئة بالمعنى الواسع مجمل العوامل التي يكون لها دورا في تحديد الوجود البشري أي العوامل التي تحدد الشروط المادية والنفسية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية لعلاقات البشر وتتضمن البيئة الجوانب التالية:

_ البيئة الجغرافية (المكانية): وتشمل المحيط الجغرافي للبشر في الحي والقرية والمدينة والدولة.

_ البيئة الاجتماعية: وتتضمن الحقل الاجتماعي للفرد والأسرة والمجتمع.

_ البيئة الحيوية: وتتضمن الوضع البيئي للبشر والحيوانات والنباتات والشروط الضرورية لحياتها المشتركة ويشمل ذلك الآثار الناجمة عن التطورات التقنية والاقتصادية والسكانية.

يشمل مفهوم البيئة الاجتماعي والجغرافي المشاكل المتعلقة باستخدام المكان ووجود الخامات الطبيعية والكثافة السكانية وحماية الطبيعة وتلوث البيئة من هنا يمكن احتواء المشكلتين الرئيسيتين اللتين يحتدم حولهما النقاش في مجال البيئة وهما:

الأولى: مشكلة الأضرار وتلويث المجال الحيوي من خلال الانبعاثات السامة والنفايات والإخلال بالتوازنات البيئية.

الثانية: مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة (الخامات الطبيعية الزراعية وبقية مرتكزات الحياة البيئية)

إن أسباب المشكلة البيئية في بلدان اقتصاد السوق هي سعي الشركات الخاصة للاستغلال الأوسع للموارد ولتعظيم الربح إلى أقصى حد ممكن ،فأصحاب الأعمال يسعون لتخفيض التكلفة وتعظيم الربح وذلك باستغلال البيئة إلى أقصى حد ممكن ومن هنا تنشأ التكاليف الخارجية التي يتحملها المجتمع ككل

والتي تأخذ شكل تخريب بيئي الذي انعكس في التصحر وانحسار الغطاء النباتي تملح التربة ونقص خصوبتها، تجريف الغابات والاحتباس الحراري (الدفء الكوني) والنفايات السامة كما يشكل نمط الإنتاج الصناعي المعتمد من طرف البلدان الصناعية الرأسمالية منذ قرنين من الزمن أحد العوامل الرئيسية المهددة للبيئة ونلاحظ في هذا الإطار أنّ دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تستأثر بقدر هائل من الطلب على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية، مثلاً يصل استهلاكها من الطاقات الحرارية إلى 43 % من مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة، كما تساهم هذه الدول بنصيب كبير جداً في عبء التلوث العالمي حيث سنة 1989 ما يقرب من 40% من الانبعاثات العالمية من أكسيد الكبريت و45% من انبعاثات أكسيد النتروجين وهي المصادر الرئيسية لتهاطل الأحماض كما أنتجت هذه البلدان 68 % من النفايات الصناعية في العالم إذا قيست بالوزن وتسببت في 38% من التأثير المحتمل على الغلاف الجوي للاحتباس الحراري العالمي الناتج عن انبعاث الغازات رغم أنّ عدد سكان هذه البلدان الذي يصل إلى حوالي مليار و264 مليون نسمة لا يمثل سوى 20 % من عدد سكان العالم، فحول الشمال تنتج 90 % من النفايات السامة في العالم ففي عام 1984 فقط تم توليد ما بين 132 و375 مليون طن من النفايات على الصعيد العالمي كان حوالي 5 ملايين طن منها في المناطق حديثة العهد بالتصنيع والدول النامية

3_ استنزاف الموارد الطبيعية: هناك بعض الجوانب المهملة في الفكر الاقتصادي تفرض نفسها ولم تدخل صلب التحليل الاقتصادي بعد فلا زالت الجامعات تدرس علم الاقتصاد على أنه (العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن أو إشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة) هذا المفهوم لعلم الاقتصاد بدأ يتغيّر ولم يعد الفهم الكلاسيكي له متناسبا مع متطلبات تطور النشاط الاقتصادي فعند العودة إلى هذا المفهوم نجد أنه لا يأخذ بالاعتبار الجانب البيئي في النشاط الاقتصادي، فالنظرية الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية لا تفسران تمزيق الاقتصاد وتدميره للنظم الطبيعية في كوكب الأرض، كما لا تفسّر لماذا تذوب الثلوج في القطب الشمالي ولا تفسّر السبب في تحول المراعي إلى صحراء وماذا تموت الشعب المرجانية ، أو لماذا انهارت مصايد الأسماك في البحار والمحيطات، ولإعطاء مفهوم واضح عن اقتصاد البيئة لا بد من التمييز ما بين اقتصاد البيئة الجزئي واقتصاد البيئة الكلي، يمثل اقتصاد البيئة الجزئي جزءاً من اقتصاد المؤسسة الذي يهتم ويحل علاقة هذه الأخيرة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة المحيطة وأثر السياسات البيئية عليها، بينما يتناول اقتصاد البيئة الكلي مشاكل البيئة على مستوى الاقتصاد ككل من أهدافه الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستديم الذي يأخذ بالاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عليا للإشارة هنا بأن استنزاف الموارد على الصعيد العالمي يتركز على مستويين هما: الاستنزاف نتيجة الغنى والاستنزاف نتيجة الفقر.

المستوى الأول هو نتيجة طبيعية لاتساع نطاق التصنيع على مستوى دول الشمال حيث تعتمد عجلة التصنيع في هذه الدول على الموارد الأولية في الدول النامية التي تصدر لهذه الدول الموارد الأولية والطاقة (النفط) حيث أنّ تزايد وتيرة التنافس بين دول الشمال دفعها إلى الاستحواذ على أكبر قدر من المواد الأولية وعناصر الطاقة لضمان تفوقها المستقبلي وقد سعت إلى تحقيق هذا الهدف عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اتجهت إلى دول الجنوب للتخلص من قيود الحماية البيئية التي تفرضها الدولة الأم للانتقال إلى دول لا تفرض أي قيود من هذا النوع على الإطلاق خاصة بنقل الصناعات المتقدمة الملوثة للبيئة مقابل تركيز الصناعات التقنية المتقدمة في دول الشمال.

إن الأثر الذي تفرزه الاستثمارات الأجنبية يظهر في المستوى الثاني وهو استنزاف الموارد نتيجة الفقر فحرير الاستثمارات يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الدول في داخل الدولة الفقيرة وهذا يؤدي إلى تدهور البيئة وذلك عن طريق اضطرار الفقراء إلى الإضرار بالبيئة من خلال جهودهم المستميتة لكسب الرزق أو حتى لمجرد البقاء على قيد الحياة، في هذا المجال يقول ناقد ألماني ساخر (إن الفقراء هم فقط يصبحون مجرمي البيئة) في حين أن أصحاب الدخل العالية يتجهون لأنماط من الاستهلاك أقل حساسية لأثر هذا الاستهلاك في البيئة، إن هذا الإحساس المتولد لدى دول الجنوب، يكمن في أنها كانت ضحية الشمال الصناعي الذي تبنى منهج براغماتي هدفه الأول تحقيق مصالحه بغض النظر عن الآثار التي يفرزها هذا التوجه على وضع دول الجنوب وأثره على البيئة

في تقرير أصدره الصندوق العالمي للحياة البرية يحذر من أنّ البشرية تتجه إلى انخفاض حاد في مستويات المعيشة بحلول منتصف القرن الجاري ما لم تتوقف عن استنزافها الشامل للموارد الطبيعية ويشير التقرير إن المتهمين الأساسيين باستنزاف الموارد الطبيعية هم الدول الغنية مثل: م أ وكندا والدول التسعة عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية واليابان من جانب آخر فإن التقرير الذي جاء تحت عنوان (تقرير الكوكب الحي 2002) يذكر بأنّ هناك ضغوطا كثيرة على مصادر المياه والغابات والأراضي المستخدمة ومصادر الطاقة بحيث أنّه خلال 150 عاما يمكن أن يستنفذ كوكب الأرض وترتفع معدلات الاستهلاك والنمو السكاني الحالية التي تزيد على طاقة الموارد الطبيعية بنسبة 20% كل عام عن قدرة هذه الموارد علي التجدد مما يعني أن العام 2050 سيشهد حاجة إلى مثلي الأرض للوفاء بمطالب البشر وأوضحته الدراسة أن استهلاك الموارد الطبيعية يمكن أن يتخطى القدرة الإنتاجية للأرض باستنزاف رأس مال الطبيعة إلا أن ذلك لا يمكن أن يستمر إلى ما لانهاية

من خلال ما سبق نستنتج انه لا يمكن الاستمرار علي هذا المنوال بل يجب أن نفتح أعيننا فمفهوم التنمية المستدامة جاء للربط بين ما هو اقتصادي واجتماعية وبيئي ولا يمكن الفصل بين هذه العناصر الثلاثة¹⁷(عماري عمار، 2008، ص ص، 5_6).

من هنا نشير إلى أربعة أبعاد أساسية هي الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية:

أ_ الأبعاد الاقتصادية:

1_ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية في استغلالهم للموارد الطبيعية يكون بمعدلات مرتفعة ويمثل أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية فمثلا نجد أن المعدل الفردي لاستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى من الهند ب33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D E) أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة

2_ إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة بما يتيح للبيئة من استيعاب مخلفات استخدامها مع إمكانية تجدد الأنظمة البيئية مع إحداث تغيرات جذرية في أسلوب الحياة إلا انه يجب التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

3_ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة بسبب استهلاكها المتراكم للطاقة الاحفورية في الماضي وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا فنجد أنّ و م أ تعد المسبب الأول في انبعاث ثاني أكسيد الكربون احد الغازات الدفينة بنسبة 25 % وللدول الصناعية القدرة على ترشيد استهلاكها للطاقة من خلال التوجه إلى استغلال الطاقة النظيفة والمتجددة.

4_ تقليص تبعية البلدان النامية: في ظل الروابط الجارية بين البلدان الغنية والفقيرة فان أي انخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول الفقيرة من هذه المنتجات وتخفيض أسعارها بدرجة اكبر مما يحرم هذه البلدان النامية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق في إستراتيجية تنموية تقوم على

الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي وفي التجارة فيما بين الدول النامية وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

5_ التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: وتعني الموارد الطبيعية لإغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمراً حاسماً بالنسبة لأكثر من 20 % من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي ويحقق التخفيض من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأنّ هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناتج عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.

6_ المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات و الخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزاً هاماً أمام التنمية فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

7_ الحد من التفاوت في المداخل: فالتنمية المستدامة تعني إذاً الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية، في البلدان الصناعية مثل م و م أ و إتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضاً في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو المهندسين الفلاحين العاطلين وتقديم العروض إلى القطاعات الاقتصادية وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه السياسات هي التي حفّزت النمو السريع الذي شهدته اقتصاديات النمور الآسيوية كماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

ب_ الأبعاد الاجتماعية (البشرية):

1_ تثبيت النمو الديمغرافي: وتعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان وهو أمر يكتسي أهمية بالغة لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة و بمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمراً مستحيلاً بل كذلك لأنّ النمو السريع يحدث ضغوط حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات كما أنّ النمو السريع للسكان في بلد ما يحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل السكان.

2_مكانة الحجم النهائي للسكان: للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا لأنّ حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة و حسب بعض الإحصائيات فيتوقع أن يصل حجم السكان إلى 11 مليار نسمة سنة 2100 و يعتبر ضغط السكان وحتى بالمستويات الحالية هو عامل من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى لأنه كلما زاد عدد السكان زاد استخدام الموارد الطبيعية.

3_أهمية توزيع السكان: إن لتوزيع السكان أهميته فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس و تدمر النظم الطبيعية المحيطة ومن هنا فان التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن ويتطلب ذلك اعتماد استراتيجيات خاصة كبرامج الإصلاح الزراعي ومخططات الدعم الفلاحي والريفي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

4_الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تعتمد التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية و محاربة الجوع و أن تصل الخدمات الاساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية ومن هنا فان التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة و توفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة وتعني كذلك التنمية المستدامة فيما وراء الاحتياجات الأساسية تحسين الرخاء الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعمّال و كل أولئك المتخصصين الذين تتطلبهم ضرورة استدامة التنمية.

5_الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع باقي الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة من ذلك مثلا إن السكان الأصحاء الذين نالو التغذية الجيدة بما يكفيهم للعمل مع وجود قوة عمل حسنة التعليم أمرا يساعد على التنمية الاقتصادية ومن شأن التعليم أن يساعد الفلاحين و غيرهم من مربي المواشي على حماية الغابات و الأراضي السهبية و موارد التربة و التنوع البيولوجي حماية أفضل.

6_أهمية دور المرأة:لدور المرأة أهمية خاصة ففي الكثير من الدول النامية يقوم النساء و الأطفال بالزراعات المعيشية و الرعي و جمع الحطب و نقل الماء و يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ و يعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة و هي بمثابة المدبر الأول للموارد و البيئة في المنزل كما أنها هي من يقدم الرعاية للأطفال و مع ذلك كثيرا ما تلقى صحتها و تعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال و تعليمهم و المرأة الأكثر تعليما لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل كما أن معدلات

خصوبتها اقل في المتوسط و أطفالها أكثر صحة و من شأن الاستثمار في صحة المرأة و تعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

7_الأسلوب الديمقراطي و الحكم الرشيد:إن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم و الحكم الرشيد أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة و تشكل السياسات الوطنية و المؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس و تحقيق الحرية و الأمن و الاستقرار الداخلي و احترام حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية و سيادة القانون و المساواة بين الجنسين و العدالة الاجتماعية كلها أمور أساسية من أجل تنمية بشرية مستدامة.

ج_الأبعاد البيئية:

1_إتلاف التربة و استعمال المبيدات و تدمير الغطاء النباتي و المصايد:بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة و فقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليل من غلتها و يخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لتصبح أراضي جرداء قاحلة بسبب التصحر كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة و مبيدات الحشرات يؤديان إلى تلويث المياه السطحية و الجوفية إلى جانب المصايد الكثيرة للأسماك في المياه العذبة أو في البحار يجري استغلالها بمستويات غير مستدامة.

2_حماية الموارد الطبيعية:تتطلب التنمية المستدامة إلى حماية للموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية و الوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار و حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد ،و إن أي فشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة،كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل و تعني هنا التنمية المستدامة استخدام الأراضي القابلة للزراعة و إمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة.

3_حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري:التنمية المستدامة تعني الكف عن إجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية و التقليل من انبعاث الغازات الدفينة المسببة الظاهرة والتي أدت إلى ذوبان جبال الجليد في جرينلند التي تحتوي على كمية من الجليد تكفي لرفع مستويات البحار بمقدار سبعة أمتار والتي أدت كذلك لبروز ظاهرة الأمطار الحمضية مما يؤدي كل ذلك إلى إحداث تغيير في كوكب الأرض والتأثير على الفرص المتاحة للأجيال المقبلة في العيش ضمن هذا الكوكب المهدهد بتدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من الأشعة فوق البنفسجية التي تهدد صحة البشر.

د_الأبعاد التكنولوجية:

1_ استعمال تكنولوجياي أنظف في المرافق الصناعية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث

ما يحيط بها من هواء ومياه وارض في البلدان المتقدمة النمو يتم الحد من تدفق النفايات وتطهير التلوث بنفقات كبيرة إما في البلدان النامية فان النفايات المتدفقة فكثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير وتتكون هذه النفايات نتيجة لتكنولوجياي تفتر إلى الكفاءة و نتيجة للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية فالتنمية المستدامة هنا تعني التحول إلى تكنولوجياي أنظف وأكفاً وتقلص من استهلاك الطاقة التقليدية ونظم تكنولوجياي تتسبب في ملوثات أو نفايات اقل وتعيد تدوير النفايات داخليا والمحافظة على التكنولوجيا التقليدية التي تقي بهذه المعايير.

2_ الأخذ بالتكنولوجياي المحسنة و بالنصوص القانونية الرّاجرة: التكنولوجياي المستخدمة حاليا

في البلدان النامية اقل كفاءة في معظمها وأكثر تلوثا من التكنولوجياي المتاحة في البلدان الصناعية وتعني التنمية المستدامة في هذه الحالة الإسراع بالأخذ بالتكنولوجياي المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها ويعد التعاون التكنولوجي بتكنولوجياي أنظف وأكفاً تتاسب الاحتياجات المحلية الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية و النامية من أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية وأن يحول أيضا دون المزيد من التدهور في نوعية البيئة.

3_ الطاقة و الاحتباس الحراري: إن استخدام الطاقة الاحفورية يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال

واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة فالطاقة الاحفورية يجري استخراجها و إحراقها و طرح نفاياتها داخل البيئة فتصبح بذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء والمياه ويحدث بذلك تشكل ظاهرة الأمطار الحمضية والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الدفينة من أنشطة البشر بارتفاع درجة حرارة الأرض وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث غازات الصوبة الزجاجية وذلك من خلال الحد من الاعتماد على الطاقة الاحفورية وإحلالها بمصادر أخرى أقل انبعاثا من المصادر التقليدية وسيكون على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الفعلية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خاصة بعد التوقيع على اتفاقية كيوتو للاحتباس الحراري⁽¹⁸⁾ (عبد القادر بلخضر، 2005، ص ص، 98_99).

ثالثا: مساهمة جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة

تساهم جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مخرجات الجامعة والتي تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة وهذا يتم كما يلي:

1. المستوى النوعي للخريجين Quality of Graduates

يعتبر الخريجون من أهم أنواع المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية الى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، وتستند هذه المعرفة والمعلومات على بعدين هما التمكين والاستيعاب لحقائق عمل منظمات ومؤسسات الأعمال الأساسية، و المعرفة المهنية ذات العلاقة بعمليات تلك المنظمات.

يرتبط المستوى النوعي للخريجين بقدرات الطلبة على متابعه وفهم الأسس والمبادئ المهنية وكذلك فهم وسائل تطبيقها في ميادين العمل، ويتزامن ذلك مع توسع المنظور الشامل وتنوع الأدوار وكذلك توسع فكر الخريج ليصبح قائدا رسالياً ذو منظور استراتيجي واهتمام شمولي بالعمليات والممارسات الإدارية لمنظمات الأعمال⁽¹⁹⁾. (الطائي وآخرون، 2005، ص 192)

ولما كان الطالب احد عناصر مخرجات العملية التعليمية، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر يتوجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة وأسواق العمل لتوفير فرص العمل لخريجها، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاج نهائي يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها²⁰. (الحاج وآخرون , 2008، ص 55)

2. البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع Training Programs

يركز هذا النوع من المخرجات على المهارات والخصائص المميزة ذات التأثير المباشر في تحسين السلوك والأداء للأفراد والمؤسسات بشكل عام، وتعد البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسة التعليمية من الأولويات المهمة لتحسين وتطوير مهارات الكوادر الوظيفية لمختلف المستويات التعليمية والتخصصية وانطلاقاً من دور الجامعة كمؤسسة ريادية لتطوير المجتمع فإنها مدعوة إلى تبني مفهوم الجامعة كمركز لخدمة مؤسسات المجتمع. عليه فان جودة تلك البرامج تعتمد على عدة مبادئ وهي:

- أن تحقق برامج التدريب التطابق أو التوافق ما بين الأفكار النظرية والممارسات العملية.

- تلبية الحاجات المهنية للمتدربين.

- المرونة وتعدد الاختبارات في برنامج التدريب.

- توجه برامج التدريب نحو الكفايات التعليمية.

- استمرار تحسين عملية تدريب المتدربين.

- استثمار تكنولوجيا البرامج التدريبية لنتائج البحوث والدراسات العلمية

3- الاستشارات العلمية Scientific consultations

تعد الاستشارات العلمية أحد أهم المخرجات التي تتميز بها المؤسسات التعليمية الكفؤة، وهي بذات الوقت مقياسا مهما من مقاييس جودة تلك المؤسسات وضرورة من ضروراتها، وتتنوع صور وآليات الاستشارات العلمية تبعا لنوعها وطبيعتها، ومهما اختلفت فإنها تجسد نافذة علمية مفتوحة تجاه المجتمع ومؤسسات سوق العمل لتقدم لهم الدعم والمساعدات المعرفية والإرشاد والدراسات النظرية والتطبيقية وغيرها، فضلا عن القدرات العلمية التي تتميز بها النواذ الاستشارية فإن نجاحها يعتمد على مستوى وعي وثقافة المجتمع ومؤسساته المختلفة.

4- المشاريع العلمية Scientific Projects

يقصد بالمشاريع العلمية ببساطة قيام جهة علمية (قسم علمي او بعضا من التدريسيين) بدراسة مستفيضة لظاهرة معينة في مكون واحد أو أكثر من مكونات البيئة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمجتمع، ووضع الخطط الكفيلة لتطويرها وتحسينها او للتخلص من مساوئها الحالية والمتوقعة، ومهما يكن حجم المشاريع العلمية فإنها تعد من أهم الثمار العلمية التي تنتجها المؤسسات التعليمية والبحثية، حيث يلعب المختصين في المؤسسة التعليمية الدور الريادي في المشروع العلمي ويتوجب عليهم إثبات ذلك بشكل واضح ومقنع لجميع المؤسسات المجتمعية الأخرى، لذا فإن المشروع العلمي تتوقف جودته بناءً على عمق العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع وقدرة تلك المؤسسة على متابعتها لمعطيات البيئة المحيطة بكافة مكوناتها.

5- الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع scientific publications and Books

يركز هذا العنصر من عناصر المخرجات على التفوق النوعي للمعرفة الذي تتميز به المؤسسة التعليمية على غيرها من المؤسسات المنتجة للمعرفة بما يمكن من تطوير وأدراك المستويات العلمية والثقافية التي يحتاجها أفراد المجتمع ، ويجب ان يميز المؤلفين والباحثين في المؤسسة التعليمية بين الكتب والمؤلفات الموجهة إلى خدمة المجتمع عن تلك الموجهة الى المستفيدين من داخل المؤسسة التعليمية، إذ إن المجتمع عادة ما يتميز بتنوعه الفكري وتفاوت المستويات الإدراكية لأفراده في حين ان

المستفيدين من داخل المؤسسة التعليمية عادة ما يكونوا من المتعلمين والمهتمين وذوي الاختصاص، وعموما فإن ما يوجه إلى المجتمع من كتب ومؤلفات يجب ان يضمن تحقيق الأبعاد الآتية لكي يضمن تحقيق جودة خدمة المجتمع:

1-الإبداع والابتكار، فالمجتمع يبحث دائما عن التجديد ولاينجذب الى المنتج التقليدي.

2- المرونة العقلية والذهنية التي تمكن من جذب أكبر قدر ممكن من المستويات الفكرية الى المنتج.

3- الاهتمام المتوازن بتعلم الثقافات والعادات، فالاستجابة المطلوبة من المجتمع الى المنتج الفكري تتطلب القدرة على تكييف المنتج بحسب رغبات وطموحات أفراد المجتمع.

4- المعرفة الذاتية بالحاجة الفعلية الدقيقة لمواصفات المنتج الفكري.

6- البحث العلمي Scientific Research

يحتل البحث العلمي أولوية من أولويات المؤسسة التعليمية، ويمكن القول بان جودة البحث العلمي تشكل خاصية رئيسية تميز المؤسسة التعليمية عن غيرها من المؤسسات الأخرى²¹(الحاج وآخرون , 2008، ص 55) , وتأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات سوق العمل من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعلية، وبما إن البحث العلمي احد عناصر مخرجات العملية التعليمية فان مؤشرات الجودة المرتبطة به تعتمد على مايلي:

1.توفر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.

2. وجود أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع.

3. إسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.

4. توفر موازنة مالية خاصة لدعم البحث العلمي ونشره.

5. توسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت.

7. المؤتمرات والندوات Conferences and Seminars

تلعب المؤتمرات والندوات دورا مهما في تبادل المعرفة وتحديث المعلومات وتلاقح الأفكار وتوضيح الرؤى في كافة التخصصات، وهي مقياس مهم من مقاييس كفاءة المؤسسة التعليمية ، لذا فهي تعد من أهم مخرجات المؤسسة التعليمية الموجهة إلى المستفيد الداخلي والخارجي بنفس الوقت، ويلعب التخطيط السليم والدقيق للمؤتمرات والندوات دورا هاما يتوقف عليه نجاح أهدافها وغاياتها، ولضمان تحقيق ذلك ينبغي على المختصين في المؤسسة التعليمية ايلاء احتياجات مؤسسات المجتمع المختلفة ومشكلاتها المعرفية والثقافية اهتماما كبيرا ، وان تفعيل أو تطبيق نتائج مثل هذه البرامج يقدم دليلا واضحا لضمان جودتها.

8. سمعة المؤسسة ورضا المستفيد satisfaction and Reputation

تسعى المؤسسات التعليمية عموما الى المحافظة على سمعتها وتحقيق رضا المستفيد الذي يمثل رأيه قرارا مهما لا بد وان يؤخذ في الحسبان عند قياس جودة المخرجات، وهذا يتطلب المتابعة الدقيقة لاحتياجات المستفيدين وترجمتها بالشكل السليم لتتوافق مع المعايير المحددة، وعلى ان تمارس المؤسسات التعليمية مسؤوليتها تجاه المجتمع من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لسمعتها والمحافظة على المؤشرات الايجابية واعتمادها وفقا لمنظور استراتيجي، فضلا عن معالجة مكامن التصدع في هذه العلاقة واعتماد الحلول الكفيلة باستبعاد المؤشرات السلبية.

بالإضافة الى ذلك يمكن تعزيز اسهامات التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- ان دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة يركز بشكل رئيسي على اربعة اعمدة اساسية تتمثل في: (التعلم من اجل المعرفة، التعلم من اجل العيش، التعلم من اجل العمل، التعلم من اجل نقل المعرفة)

- يتعامل مصطلح التنمية المستدامة في التعليم مع تحقيق عالم عادل وسلمي يضمن استدامة الموارد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

- تشجع التنمية المستدامة في مجال التعليم على تشخيص احتياجات الافراد للتعلم والتعليم والمضي قدما نحو صياغة اهدافهم وتوفير المصادر الملائمة لتحقيق هذه الاهداف وتطبيق استراتيجياتهم فضلا عن القيام بتقييم نتائج العملية التعليمية برمتها.
- ان التنمية المستدامة في مجال التعليم تنظر الى ان تحقيق الاهداف على المستوى المحلي لها العديد من التأثيرات الدولية في غالبية الاحيان.
- ان للتعليم دور هام في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال ايجاد الحلول للمشكلات الدولية والمحلية على السواء.
- يعمل التعليم على ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في عقول الشعوب والافراد الامر الذي ينعكس على تحقيق مفهوم جودة الحياة.
- يركز التعليم على استخدام مختلف التقنيات التعليمية فضلا على تركيزه على مبدأ العمل الجماعي وتحسين جودة الحياة بغية تحقيق مفهوم التنمية المستدامة²²(الياس سالم، 2016، ص7).

الخاتمة:

ان تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم امر غاية في الاهمية لما له من ايجابيات على مخرجات هذا النظام وبالتالي زيادة الاعتراف العلمي بمؤسسات التعليم العالي من خلال الخدمات التي تقدمها للطلاب وبالتالي المساهمة في تنمية المجتمع المحلي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين جودة مخرجات العملية التعليمية وتحقيق التميز.

قائمة المراجع:

1. نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي- دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2012.
2. هند غسان أبو الشعر، معايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي- جامعة آل البيت في الأردن نموذجاً-، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن.
3. عشبية، فتحي درويش، 2000، " الجودة الشاملة وإمكانيات تطبيقها في التعليم الجامعي المصري - دراسة تحليلية "في تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة، المؤتمر السنوي لكلية التربية، جامعة حلوان، 26-27مايو.
4. مجيد، سوسن شاكرا، والزيادات، محمد عواد، " الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008.

5. ليلي الدبي، معوقات ومشكلات تحقيق الجودة في التعليم، مجلة الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، العدد الرابع عشر، السعودية، 2007.
6. حسين بن محمد معتق، أسس ومتطلبات الجودة التعليم العام، مجلة الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، العدد الرابع عشر، السعودية، 2007.
7. محمد عبد الوهاب العزاوي، إدارة الجودة الشاملة، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2005.
8. أغادير عرفات وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2006.
9. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، جوان 2010.
10. زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.
11. لخضاري صالح، كعوان سليمان، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة بجامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2010.
12. سمايل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل و التنمية، واشنطن، المجلد: 20، العدد: 4، ديسمبر 1993.
13. فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 07، 2009_2010.
14. حرفوش سهام و آخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة و مؤشرات قياسها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 07/08 افريل 2008.
15. عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 07/08 افريل 2008.
16. عبد القادر بلخضر، استراتيجيات الطاقة و إمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2005.
17. الطائي، يوسف، وآخرون، "إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي دراسة تطبيقية" مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد الأول، العدد (2)، 2005.
18. الحاج ، فيصل عبد الله، وآخرون، "دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد"، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008.
19. الياس سالم وأم السعد سراي، نظم تطبيق إدارة الجودة الشاملة والياتها في التعليم العالي في ظل التنمية المستدامة، مداخلة في المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي 2016.

¹- نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي - دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 80.

²- هند غسان أبو الشعر، معايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي - جامعة آل البيت في الأردن نموذجاً، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن، ص 13.

³- نوال نمور، مرجع سابق، ص 14.

⁴- عشيبه، فتحي درويش، 2000، "الجودة الشاملة وإمكانيات تطبيقها في التعليم الجامعي المصري - دراسة تحليلية" في: تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة، المؤتمر السنوي لكلية التربية، جامعة حلوان، 27-26 مايو، ص 12.

- ⁵ - مجيد، سوسن شاكر، والزيادات، محمد عواد، 2008، "الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 92.
- ⁶ - ليلي الدبي، معوقات ومشكلات تحقيق الجودة في التعليم، مجلة الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، العدد الرابع عشر، السعودية، 2007، ص 892.
- ⁷ - حسين بن محمد معق، أسس ومتطلبات الجودة التعليم العام، مجلة الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، العدد الرابع عشر، السعودية، 2007، ص 646.
- ⁸ - محمد عبد الوهاب العزاوي، إدارة الجودة الشاملة، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2005، ص 68.
- ⁹ - أغادير عرفات وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2006، ص 48.
- ¹⁰ - ليلي الدبي، معوقات ومشكلات تحقيق الجودة في التعليم، مرجع سبق ذكره، ص 892.
- ¹¹ - زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، جوان 2010، ص 193.
- ¹² - زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 120.
- ¹³ - لخضاري صالح، كعوان سليمان، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة بجامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2010، ص 144.
- ¹⁴ - سماويل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، المجلد: 20، العدد: 4، ديسمبر 1993، ص 6.
- ¹⁵ - فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 07، 2009_2010، ص 125.
- ¹⁶ - حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07/2008، ص 7.
- ¹⁷ - عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07/2008، ص 5-6.
- ¹⁸ - عبد القادر بلخضر، استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2005، ص 98-99.
- ¹⁹ - الطائي، يوسف، وآخرون، "إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي دراسة تطبيقية" مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد الأول، العدد (2)، 2005، ص 192.
- ²⁰ - الحاج، فيصل عبد الله، وآخرون، "دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد"، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008، ص 55.
- ²¹ - نفس المرجع السابق، ص 55.
- ²² - الياس سالم وأم السعد سراي، نظم تطبيق إدارة الجودة الشاملة والياتها في التعليم العالي في ظل التنمية المستدامة، مداخلة في المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي 2016، ص 7.